الاعضاء في المجلس لمشروع القرار الاميركي المرفق معه بيان، كجزء من صفقة متكاملة تعالج مسائل عقد مؤتمر دولي للسلام، ووضع القدس، وحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال، وفك الربط بين أزمتي الخليج والشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

من هنا، لفتت أوساط دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية الانتباه الى ما قاله وزير الخارجية الاميركية، بيكر، من ان على بلاده ان تكون مستعدة، في كل لحظة، «لمواجهة» المشكلات القائمة في الشرق الاوسط؛ مضيفاً، ان الولايات المتحدة الاميركية «أكدت استعدادها الدائم للقيام بذلك في الوقت المناسب، والمكان المناسب». ورأت تلك الاوساط في ذلك تلميحاً خجولاً الى عدم استبعاد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يوماً ما، وذلك للمصادقة على نتائج مفاوضات السلام بين العرب والاسرائيليين (**الواشنطن بوست**، ٣٠/١١/١٩٩٠).

والثابت، ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن ترغب في الموافقة على قرار لمجلس الامن الدولي يشير، بوضوح، الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، لأنها لا ترغب في ان يفسّر ذلك «ضعفاً» أو «تنازلاً» من جانبها، خصوصاً ان العراق لا يزال يصرّ عشية المفاوضات معها، على الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي وما يتشعّب منه (أفتتاحية «النيويورك تايمز»، **مصدر سبق ذكره**).

هذا الامر أوضحه مسؤول اميركي عندما نفى ما جاء في تقرير بثّته هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي.) عن موافقة واشنطن على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال: «نبحث في صيغة مقترحة في مشروع القرار تنصّ على ان مجلس الامن الدولي يعتبر ان عقد مؤتمر دولي للسلام ذي هيكلية مناسبة، وفي الوقت الملائم، وبمشاركة الاطراف المعنيّة، يسهّل تحقيق تسوية بالتفاوض واقرار سلام دائم في منطقة الشرق الاوسط». وأكد المسؤول الاميركي ان بلاده لم توافق على هذه الصيغة، حتى الآن، مشيراً الى انها «لا تشكّل دعوة الى عقد مؤتمر دولي، بل تعتبر ان انعقاده في الوقت الملائم قد يكون مفيداً. والوقت الملائم قد يكون في القرن المقبل». وأكد حرص بلاده على «تجنّب ما من شأنه ان يشكّل ربطاً» بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الفلسطيني، وان الولايات المتحدة الاميركية لم تغيّر موقفها من المؤتمر (**الحياة**، ٧/١٢/١٩٩٠).

لكن الثابت، أيضاً، في نظر العديد من الاوساط الدبلوماسية المتابعة، هو ان الولايات المتحدة الاميركية لم ترفض فكرة المؤتمر، وانها لم تقدّم الى اسرائيل أي التزام يتعلّق بمعارضتها هذه الفكرة. وفي اعتقاد تلك الاوساط، ان عدم تقديم مثل هذا الالتزام لا يعني، بالضرورة، ان الولايات المتحدة الاميركية ستوافق، لاحقاً، على مؤتمر دولي بالمفهوم المتداول، عربياً وسوفياتياً وأوروبياً، لكنها، في المقابل، لا يمكن، بعد حل أزمة الخليج، ان تتجاهل دعوات، أو ضغوط، كل الحلفاء الذين يقفون معها، اليوم، في مواجهة العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي، خصوصاً ان جميع هؤلاء الحلفاء يعبّرون، كل يوم، عن رغبتهم واصرارهم على تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعد تسوية الازمة الخليجية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

والواقع ان الولايات المتحدة الاميركية ترفض عقد المؤتمر الدولي ولا ترفضه، في آن، أو هي تعمّدت، طوال الفترة القريبة الماضية، الى اشاعة هذا الاعتقاد. في هذا السياق، صرّح وزير الخارجية الاميركية، الذي سعى الى توضيح الموقف، بأن بلاده «لا تزال تعارض توجيه الدعوة قريباً الى عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، وترى ان هذا المؤتمر قد يكون مفيداً في المستقبل» (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٩٠)، وكأنه يريد ان يعلن ان بلاده تعارض عقد المؤتمر اليوم، ولا تعارضه في الغد.

وفي اعتقاد العديد من الاوساط الدبلوماسية المتابعة في واشنطن، فان هذا التصريح موجّه، اساساً، الى الطرفين المعنيّين بالنزاع في المنطقة، العربي والاسرائيلي؛ وهو تصريح موقّت توقيتاً مناسباً. فالوزير بيكر، نفسه، أعلن في مطلع العام الماضي، عندما انزعجت الادارة من تطرّف الحكومة الاسرائيلية، عن ان على من يريدون البحث في تسوية في المنطقة ان يتّصلوا بالبيت الابيض، وذكّرهم بأرقام الهواتف الخاصة بهذا البيت. وهو نفسه هدّد حكومة شامير، في مناسبة أخرى، بأن واشنطن